

خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

ورقة خلفية

ندوة: خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

21 و22 و23 كانون الثاني / يناير 2016

ورقة خلفية

أولاً: أسئلة الندوة وموضوعاتها

منذ نحو خمس سنوات خلت، انفجرت ثورات في الوطن العربي وبدا التحول الجذري غير المسبوق ممكناً. وحمل التغيير وعوداً كثيرةً تتجاوز ما سبق أن وعدنا به الدارسون والمناضلون. تعب بعضهم من انتظار التغيير وشكك في القدرة على إحداثه. وافترضت قلة أنه آتٍ لا محالة بعد نضج الظروف الموضوعية. ولم يختلف الناس في الأسباب البعيدة للثورات، ولكنهم لم يتفقوا في فهم حركاتها القريبة أو في تحديد القوى الجديدة التي قامت بها وعلاقاتها بغيرها من الحركات السياسية المعروفة.

صحيح أنّ أغلبية الناس، من العامة أو الباحثين، لم تر في سلوك الأنظمة الاستبدادية ولا في حالة التردّي والاهتراء ما يندر بالانفجار. ولكن ذلك الميل لم يحجب عن الأنظار تحركات ومبادرات؛ محدودة في الزمن كما في التأثير، ومحصورة في المكان. ولعلّها فتحت أبواباً كانت موصدة من غير أن تسلك في طريق الثورة أو تقاوم القمع الذي كان يترصد كل من يجرؤ على التفكير بها.

خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

ورقة خلفية

من جهة أخرى، راجت بين العرب أنفسهم فكرة الاستثناء التي كُتبت عنها في الغرب. ورأى فيها بعضٌ من أهل الأصالة عندنا والخصوصية فرادةً ثقافيةً تقاوم العولمة، والتي تعدّ صنو الهيمنة الغربية، ومعها عالمية النظم والقيم المسماة كونية. وحسبها الآخرون اختلافاً يخفي تأخرًا عن اللحاق بمناطق عديدة في العالم انتقلت إلى الديمقراطية؛ ما يوحي بمشكلات بنوية في الاجتماع والثقافة يتسبب بها تميّز للإسلام عن سواه من الديانات والحضارات. واشترك الطرفان في غير مناسبة وقضية، على الرغم من التعارض بينهما، في رؤيةٍ للعالم وللعلاقات فيه تعلي من شأن "الآخريّة" الدينية والحضارية على حساب المشتركات والخبرات والتطلعات الإنسانية، وتقع في ثقافية تنفي قوة المبادئ التي باتت كونية بقدر كبير.

بالإضافة إلى ذلك، انطبعت الأفكار، وليس المشاعر فحسب، بمرارة الإخفاقات الكثيرة وما بدا أنه انسداد للآفاق في المدى المنظور على الأقل. وهذا ما ضاعف الشك في قدرات مشاريع التغيير السياسي وفي احتمالات تأثير منظماتٍ درج كثيرون على نسبتها إلى "مجتمع مدني"، والذي تحيط الغشاوة بتحديدته وبالتمييز بين معيارية القول به وإطلاق اسمه على ألوان النشاط غير الحكومي المنظم كافة.

وهكذا امتحنت الصعوبات والشكوك وتراجعت الهمم وغيابُ التوقعات عقولَ الناس وعواطفهم لفترةٍ طويلة؛ ما ضاعف من عمق الذهول الذي اعترى كثيرين أمام سرعة انطلاق الثورات وعمقها واتساعها وعزيمة القائمين بها. ولهذا السبب، وبفعل تسارع الزمن، ولا سيما في بدايات الثورات، عظمت الثقة بالتغيير الجذري الذي يضع في متناول الناس ما كان متعذرًا لعقود طويلة لجهة إحساس المواطنين بتأكيد كرامتهم وتمكينهم من ممارسة الحرية والمشاركة في صنع مصائرهم.

لم تكن معرفة المجتمعات والقوى الحية فيها بقدرٍ يسمح بالقياسات المناسبة والتقييمات الراجحة؛ لأنّ الأنظمة المتسلطة فرضت شروطاً على الباحثين، وقيدت حريات الذين يتفكرون ويتناقشون في شؤون مجتمعاتهم. وفي حقيقة الأمر، رأت تلك الأنظمة أنّ جهل الناس بأحوال مجتمعاتهم يسهل عمل الأجهزة الأمنية التي تحتكر أنواعاً من المعرفة مما يديم سيطرتها. وبعد أن أخفت الكثير، دفعت الأنظمة الناس إلى الإكثار من الهمس

خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

ورقة خلفية

وتناقل الإشاعات، وحثّت فئات منهم على الوشاية، وهو ما زاد من الحذر في تبادل المعلومات والآراء. وظلّت الدراسات الجادة عن أحوال المجتمع قليلةً في عددٍ من البلدان.

وحيرنا أمرُ التسميات منذ الأيام الأولى؛ فلم يكن ثمة إجماع بين المهتمين والمتابعين على ما نشهده، هل هو احتجاج أم اعتراض أم انتفاضة أم ثورة؟ ثم شاع استخدام مصطلح "الحراك"، وهو مستعار من غير تدقيقٍ من معجم العلوم الاجتماعية الاصطلاحي في دراسة تحولات الزمن الطويل. إلا أنّ كناية "الربيع العربي" سرعان ما طغت على سواها. ومع أنّها توحي بما يشبه تفتح الأزهار، فإنها تطلق أيضاً على فصلٍ لا يطول؛ فربيع دمشق عام 2001 لم يدم، وتبددت وعوده بسرعة كبيرة، وأدخل عدد كبير من الشخصيات التي أسهمت في استدعائه إلى السجن. ومن قبله كان "ربيع براغ" الذي استمر من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 1968 وانتهى بدخول الدبابات السوفياتية. كما تُحيل الإشارة إلى "الربيع العربي"، في كتابات أوروبية لمؤرخين أو سواهم من المعلّقين، إلى "ربيع 1848" في أوروبا؛ أي حين قامت ثورات متزامنة في بلدان عدة وأزالت سدوداً وعوائق كثيرة من أمامها وبسرعة فائقة حتى انتهت إلى الفشل بسرعة أيضاً.

وبصرف النظر عن المقارنة بين ربيعٍ وآخر في أزمنة أخرى وأماكن قريبة أو بعيدة، ومهما كان مقدار العلم بهذا الربيع أو ذلك، فإنّ نفرًا غير قليل من معتمدي الكناية المتحمسين سرعان ما أبدوا خشية من الفصول الآتية؛ فأشاروا إلى الخريف مرةً وإلى الشتاء مرةً أخرى. وعلى هذا النحو، أكدوا - لا فرق إن كان الأمر واعياً أم شبه واعٍ - أنّ التشبيه ينطوي على تفسير وافتراض. وربما كان اللجوء إلى وصف "الربيع العربي" يخفي وراءه قليلاً من التردد في الاعتراف أننا إزاء ثورات حقيقية كما يراها القائمون بها.

وتضمّر الثورة عند بعضهم - بطبيعة الحال - حكماً قيمياً، فلا تطلق إلا على وقائع وظواهر يرضون بها، ويحددون شروطاً ينبغي توافرها فيها، مثل اعتماد نظريةٍ ثورية؛ كي يستحق أصحابها الاسم الذي يطلقونه على أفعالهم. حسبنا أن نشير إلى الذين لا يؤيدون الثورات، أو بعض هذه الثورات، استناداً إلى معيار يضعونه أعلى من التوق الواسع إلى الحرية والمطالبة الشعبية بزوال الاستبداد وبالمشاركة الديمقراطية.

خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

ورقة خلفية

وحجبت النظرة الأيديولوجية حقيقةً بسيطةً مفادها أنّ ما يشغل الأنظمة الاستبدادية هو بقاؤها؛ فالذي سقط منها أو بات في طريق السقوط يعوّض عن النقص في شرعيته من خلال المزج بين الادعاءات الوطنية أو القومية وبين العنف التسلطي. ولا تكاد تميّز هذه الأنظمة بين الخاص والعام؛ إذ يكاد يكون العام، أرضاً وشعباً وأجهزةً وفضاءً سياسياً، ملكاً خاصاً للحكام. كما تفترض أنّ الولاء لها فوق الولاء للدولة أو أنه شرط له، وأنّ إرادة الحاكم أسمى من القوانين كافة.

ولعل اشتراك الأنظمة الاستبدادية بخصائص عديدة لا يلغي فرادة كلٍ منها. لذلك، فإنّ الثورات مهما تشابهت، فإنها ليست مجرد تعبير وطني عن ظاهرة عربية. لكنها متقاربة في الشكاوى والمطالب وأساليب الاعتراض على الرغم من أنّ المجتمعات الوطنية ظهرت مهتمة بقضاياها أكثر من التطلعات القومية. وهذا ما دفع بعضهم، في الغرب وفي ما بيننا أيضاً، إلى استعجال القول إنّ السياسة باتت شأنًا وطنياً محضاً؛ أي عادت إلى حيث يجب أن تكون، وأنّ قضايا الحرية والديمقراطية وكرامة الفرد والعدالة الاجتماعية صارت تعلق في سلم الأولويات على قضايا الأمة ومكانتها في العالم ونهضتها وتحررها من الهيمنة الخارجية. وتجاهل هؤلاء تأثير المشتركات الوجدانية والثقافية والإحساس بترايط المصائر الوطنية، فيما قلل آخرون من شأن الفوارق بين المجتمعات وتواريخها وتتوّع المشارب التي أتى المعارضون والثوار منها.

واليوم، لا تغيب الأسئلة القلقة حيناً، والخائفة حيناً آخر، عن كل حديثٍ في مآلات الثورات العربية. غير أنّ ثقل الأسئلة والهموم، وهو متفاوت، شيء، وتأجيج المخاوف، وهو عملية غالباً ما تكون مهندسةً، شيء آخر. لذلك، يتعين علينا التفكير في قلق القلقين من احتمالات المستقبل، وفي تأثير مهندسي التخويف من ورائهم، واللذين يدفعان بعض الناس إلى الخيبة المستعجلة من وعود "الربيع العربي". والخبية المستعجلة خيبتان: خيبة صنعتها اللحظة الواقعية، بعد غلوٍ في الحماسة أو تعلقٍ بسحر الثورة التي فاجأت أنظمة الاستبداد، وجاءت من حيث عمقها وسرعتها أعلى من توقعات رافضي الطغيان أنفسهم. أما الخيبة الأخرى فهي التي اصطنعتها مبالغةً أنصار المستبدّين - من رحل منهم أو من بقي متشبهاً بوجوده - في تضخيم مشكلات المراحل الانتقالية، وتقييح وجوه قادتها، وشيطنة الإسلاميين منهم، وفي وضع مقارنات بين أوضاع لا تحتمل المقارنة.

خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

ورقة خلفية

وبطبيعة الحال، لا غرابة في الخيبتين. لكنّ احترام الأولى ووعي مخاطر الثانية يدعونا إلى تجديد الاعتراف بما هو معروف؛ أي أنّ القلق يصيب الجميع في مراحل تغيير السلطة والانتقال إلى نظامٍ جديدٍ؛ لأنّ الآتي ليس جلياً. فالثورات محاطة بالمحاذير وحبلى بالفرص المتعارضة، أما موازين القوى التي تظهر فيها فهي متبدّلة ولا تستقر على حال قبل قيام النظم الديمقراطية وبعده. ولا يعني الاعتراف بالقلق المشروع عن النظر النقدي في ما يثيره أو يغذّيه؛ أي التفسير التعميمي و"النهائي" لبعض الوقائع ذات السياقات المختلفة.

إنّ سؤال ندوتنا، والذي تتبثق منه الموضوعات التي سنتدارسها، يدور حول ما تحقّق في السنوات الخمس الماضية، وما تعدّر تحقيقه، وأسباب ذلك، وحول التوقعات الممكنة للمرحلة الآتية والافتراضات الممكنة. ويسمح ذلك بإعادة قراءة الثورات وحركات الاحتجاج العربية، وربما تتميطنها في إطار المشترك والمختلف في ما بينها، ومقاربة سؤال كبير: هل انتهت ثورات "الربيع العربي" وتلاشت احتجاجاتها في اتجاهها العام وتحولت إلى عكسها؟ وهل يجب مقارنة هذه القضية في ضوء مفهوم عملية التغيير الاجتماعي الطويلة المدى، أم الحراك - بالمصطلح السوسيولوجي - الذي يرتبط بالضرورة بتحوّلات الزمن الطويل؟ ومن ثمّ، وفي حال استخدام مصطلح الحراك في الأبحاث والأوراق، هل يجب أن يحضر لدينا ارتباط مضمونه الدلالي المحدّد بمفهوم العملية أو السيرورة التاريخية طويلة المدى المنفتحة على احتمالات ومسارات معقدة متعددة أم بنطاق محدود من السنوات؟

لن تقيّدنا في مداولات الندوة أي أفكار مسبقة أو نظريات خاصة بالتحوّل الديمقراطي. ومن جهة ثانية، لن نصرف كثيراً من الجهد لدحضها. وسوف نعالج المسائل بحسب المواضيع من دون أن يأتي ذلك على حساب إيفاء خصوصية البلدان حقها في الدراسة والمناقشة. وعلى الرغم من أهمية المقارنات وفوائدها وإمكانية اللجوء إليها، فإنها ليست شرطاً لازماً للمقاربات التي نتناول بلداناً عدة. وفي هذا الإطار، تضع الندوة أربعة موضوعات أساسية - وإن كانت متداخلة بالضرورة - لمقاربة إشكالياتها وقضاياها، وهي:

1. الدولة: بنية الدولة وتأثيرها في عسر التحوّل الديمقراطي: يقارب هذا المحور طائفةً من القضايا والإشكاليات حول نشوء ظاهرة "الجمروكيات" (الجمهوريات الوراثية)، والتماهي بين السلطة والدولة، وتأثير السلطة-

خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

ورقة خلفية

الدولة في الثورات، وتأثير الثورات في السلطة-الدولة، والدولة العربية الحديثة بين الهشاشة المؤسسية والقوة الأمنية، وإخفاقات الدولة العربية الحديثة، وإخفاقات الثورات، وعنف الدولة المفرط في مواجهة الثورات وحركات الاحتجاج، وأدوار المؤسسات العسكرية والأمنية وإعادة تعريفها في بنية النظام السياسي لا سيما في السنة الأولى لاندلاع الثورات، ودور طبيعة الدولة وعلاقتها بالسلطة في تعدد أنماط الثورات العربية.

2. الديمقراطية: عفوية الثورات والقوى المنظمة: هل يتوافر بديل ديمقراطي عربي منظم يتمتع بقاعدة اجتماعية حقيقية؟ وهل هناك طلب اجتماعي حقيقي على الديمقراطية؟ كما يتضمن هذا المحور العدالة الانتقالية كشعار وهدف، وأدوار مؤسسات القانون والقضاء في صوغ عملية التحول الديمقراطي أو إعاقتها أو حتى الرجوع عنها، ويتساءل: هل هذه الأدوار المحققة (كما هي في واقع الممارسة التاريخية الملموسة) تعبيرية تشرعن أدوار اللاعبين المسيطرين أم تكوينية في مأسسة عملية الانتقال الديمقراطي وترسيخها؟ وما هو دور الإعلام، ولا سيما القنوات الفضائية، في ذلك؟

3. المجتمع: ما إشكاليات العلاقة بين الأهلي (التقليدي) والمدني (الحديث) في تجربة السنوات الخمس؟ وهل ثمة انبعاث للعلاقات والبنى الأهلية العضوية أو الإرثية أم أنها تتجدد في شروط مختلفة؟ وهل يجري استدعاؤها والنفخ فيها لغايات استخدامية ووظيفية تعبوية واصطفافية أداتية؟ وهل هذا الاستدعاء أداتي أم بنيوي يأتي من طبيعة فكرية - اجتماعية هوياتية تحكم فهم الجماعات لأدوارها السياسية - الاجتماعية وحصصها المحتملة في "كعكة" السلطة أو السلطات؟ وما هي حصة أفكار "الفدرلة" وحكم المجتمعات المحلية لنفسها - تحت اسم "الفدرلة" أو نظم المناطق أو الأقاليم ... إلخ - في إنعاش الاستدعاء أو الحضور الجديد وبلورته لتلك الجماعات في شكل جماعات ميسّسة تنطق باسم مصالحها وادعاءاتها، والتي تصوغها مقولات نخبها السياسية التي تنتطع فيها لمصلحة قياداتها؟ وهل يشكل العنف المجتمعي المنطلق في إطار العنف السياسي خاصية بنيوية من خصائص المعاد الأهلي الإرثي، ولا سيما في المجتمعات العربية مركبة الهوية؟ وما أثر الاستقطاب العلماني - الإسلامي في عسر عملية التحول الديمقراطي، وتعزيز ديناميات التفكك الاجتماعي، وتمييع الوفاق الاجتماعي العام في مراحل التحول؟ وأي علمانية

خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

ورقة خلفية

وإسلامية أو أي علمانيين وإسلاميين يكمنون في هذا الاستقطاب؟ وما آثار وسائل التواصل الاجتماعي وحدودها؟ وهل هناك مبالغة مفرطة في أدوار هذه الوسائل بحيث غدت كأنها بديل من العوامل الاجتماعية - السياسية الحقيقية في اندلاع حركات الاحتجاج والثورات، أم أنّ دورها تقني تكميلي في تبادل الأفكار وتواصلها وتسهيل عمليات التجمع؛ بالمعنى السياسي للتجمع؟ وهل يتخطى هذا الدور حدود الوساطة التقنية؟

4. الاستقطابات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الثورات: ما إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج في محيط جيوسياسي مضطرب في شبكة المصالح و"لعبة الأمم" والقانون الدولي الإنساني؟ وهل تآكل المفهوم التقليدي "الوستفالي" للسيادة، ولا سيما في مرحلة إفراط سلطة الدولة باستخدام العنف العاري والغليظ خارج معايير القوانين الوطنية وضوابطها؟ وما آثار التدخل الميداني المباشر لأجهزة الدول ذات المصالح في تطورات عمليات التغيير الاجتماعي أو الثورات ومآلاتها؟ وما هي مصالح الدول بين المشترك والمختلف؟ وهل انخراط أطراف إقليمية ودولية عديدة بشكل مباشر أو شبه مباشر هو تعبير عن احتمال حدوث تحولات بنيوية في الوحدة البنوية الأساسية للنظام الإقليمي، وهي الدولة، من نمط الدولة البسيطة إلى نمط الدولة المركبة بالمعنى القانوني الدستوري وبأشكالها "المفدرلة" و"المناطقية" و"الجماعية المدسرة"؟

ثانياً: الجدول الزمني لاستقبال المقترحات والبحوث

تستقبل اللجنة المقترحات البحثية للمشاركة في المؤتمر وفق ما يلي:

- على الراغبين في المشاركة إرسال ملخص عن البحث يتراوح حجمه بين 500 و700 كلمة، ويشمل فرضية البحث وإشكالياته الرئيسية.

خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته

ورقة خلفية

- يُرسل الملخص مع نسخة من السيرة الذاتية إلى كلا العنوانين الإلكترونيين: الأستاذة نارمين الحر: ne70@aub.edu.lb والأستاذ نيروز ساتيك: nerouz.satik@dohainstitute.org في موعد أقصاه 30 حزيران / يونيو 2015.
- تقوم اللجنة العلمية بتحكيم الملخصات وإقرار مشاركتها المبدئية، على أن ترسل الأبحاث مكتملة قابلة للتحكيم، ومراعية مواصفات الورقة البحثية التي يعتمدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد عصام فارس في إصداراتها، وذلك في موعد أقصاه 30 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
- تلتزم اللجنة بإعلام الباحث بعد إنجاز آلية التحكيم بالقرار الأخير (موافقة على التقديم والنشر، موافقة على التقديم دون النشر، موافقة مع تعديلات، اعتذار) في موعد أقصاه أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 2015.
- تعتمد الندوة اللغتين العربية والإنكليزية.
- تتحمل الجهة المنظمة نفقات الإقامة مدة الندوة (4 أيام) والسفر في الدرجة السياحية.

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال ب: نارمين الحر

الهاتف: 3323-1-350000 (0)961+، وصلة: 3323

البريد الإلكتروني: ne70@aub.edu.lb

* لمزيد من المعلومات عن معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، اضغط هنا.

* لمزيد من المعلومات عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اضغط هنا.